التحليل المكانى للنمو الحضرى غير متوازن فى محافظة أربيل

أ.م.د. سمير محو جميل م.م. امير قادر عزيز
جامعة صلاح الدين / كلية الآداب / قسم الجغرافية

تاريخ استلام البحث : ٦ / ٣ / ٢٠١٦ تاريخ نشر البحث : ٢٣ / ٨ / ٢٠١٦

الملخص

تسعى هذه الدراسة الى قياس حجم الخلل في توازن شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل من عام ١٩٧٧ ولغاية عام ٢٠١٣، وتحديد الأحتمالات المستقبلية التي من شــأنها تحقيــق حالة التوازن لهذه المنظومة على ضوء نتائج قياس حجم هذا الخلل .

وقد جرت الدراسة على المراكز الحضرية لكل فترة مع الأخذ بعــين الأعتبــار التطــور الأداري الذي حصل على هذه المنظومة خلال المدة المحددة للدراسة ، حيث جمعت البيانــات الأحصائية من قبل الباحث وحللت وجدولت من أجل أستخدامها في الدراســة ، وقــد تــم أستخدام مؤشر ميهتا Mehta Index لقياس وتحليل ظاهرة الهيمنــة الحضــرية وقــانون مؤشر الأنتروبي Entrope Index Rule لقياس التوازن الحضري ، وقد أظهرت نتــائج الدراسة وجود خللاً كبيراً في توازن المنظومة الحضرية وهيمنة مطلقة لمدينة واحدة رئيسة وعدم وجود بوادر لنمو قطب لأجتذاب السكان ليخفف الضغط المتزايد علــى مدينــة أربيــل (المركز) ، فضلاً عن عدم وجود مدن متوسطة بالمعنى الحقيقي في طريقها لإن تصبح مدناً كبرى في المستقبل القريب .

إن تركز سكان الحضر في مدينة أربيل (المركز) كان له السبب الأول في إحداث خللاً فــي الهرمية الحضرية وفي توازن شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيــل ، وتشــير نتــائج المقاييس في البحث الى خطورة النمو الحضري غير المتوازن في محافظة أربيل الناتج عــن عدم توفر سياسة حضرية شاملة تأخذ بمفهوم النظام التخطيطي الشامل بمفاهيمــه الفرعيــة وتطبيقاته العملية ، كوسيلة معاصرة وضرورية لتطوير النظام الحضــري والســيطرة علــى الأتجاهات الحالية لتوزيع سكان المدن في المحافظة .

المقدمة

أبدى كثير من العلماء في مختلف التخصصات خلال السنوات الأخيرة أهتماماً كبيراً بدراسة طبيعة العلاقة بين التحضر والتنمية في مجتمعات العالم الثالث ، ولاشك إن التنمية العمرانية هي عنصر أساسي في التنمية الأقتصادية الشاملة ، ويرى بعض الباحثين إن التوازن في شبكة المنظومة الحضرية يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحفيز التنمية الأقتصادية [١] ، ولا يقتصر الأهتمام بأرتفاع عدد سكان الحضر في الدول النامية بشكل عام ، بل في النمو السريع والغير متوازن الذي تشهده المدن الكبرى في هذه الدول وبما يسهم في تعميق التفاوت بين المراكز الحضرية من جهة ، ومساهمته في تعميق الهوة بين المدينة والريف من جهة أخرى[٢] . لقد حاولت معظم الدراسات في نهاية القرن الماضي وبمختلف إتجاهاتها تشخيص الأسباب التي أدت الى التباين الداخلي للمنظومات الحضرية لدول العالم الثالث وقد ركزت هذه الدراسات على سيطرة المدن الكبرى والعواصم وتراجع نمو المدن الأقليمية والمراكز الحضرية الصغيرة ، وكان نتيجة هذه الأهتمامات ظهور صيحات تنادي بالحد من التضخم الحضري للمدن الكبرى وتنمية المدن الأقليمية الصغيرة وفق سياسات تهدف الى توزيع القوى العاملة على المناطق المختلفة للحيلولة دون تركزها في المدن الكبرى (الرئيسة) ، بالأضافة الى وضع خطط للنمو العمراني للمدن الكبرى في محاولة للسيطرة على حجم نموها ، وضرورة إعادة النظر في توزيع الثروات بين المناطق الحضرية مما يساعد على تذويب الفوارق بين المراكز الحضرية ويسمح بتنمية أقليمية حقيقية [٣] .

مشكلة البحث

تحددت مشكلة البحث من خلال طرح مجموعة من الأسئلة نعتقد أنها أدت دورها في إيجاد نوع من الخلل في شبكة المنظومة الحضرية للمحافظة :-

١- هل طرأت تغيرات واضحة في أحجام المدن ؟ وماهي درجة الهيمنة في النظام الحضري للمحافظة .

٢- ما مدى التباين بمعدلات النمو بين مدينة وأخرى مما أحدث تركز سكاني في مدينة معينة أدى الى أعتلائها في قمة الهرم السكاني لقائمة مدن المحافظة .

٣- ماهي التوجهات والرؤى المستقبلية لأصحاب القرار في التنمية والتخطيط لنظام حضري متوازن .

فرضية البحث

إن فرضيات الدراسة تهدف الى أختبار العلاقات والتفاعلات المكانية بين العوامــل الطبيعيــة والبشرية التي يعتقد أنها ذات تأثير في التوزيع المكاني للمستقرات الحضرية ، ويمكن تقسيم فرضيات البحث الى :-

١- تواجه المنظومة الحضرية في محافظة أربيل أختلالاً في توازنها وهذا الخلــل ســيؤدي الى مشاكل قد تقف عائقاً أمام تنميتها وتطورها .

٢- لعبت الخصائص الجغرافية دوراً كبيراً في رسم الصــورة الحاليــة لشــكل المنظومــة الحضرية لمحافظة أربيل .

٣- إن السياسات والتوجهات التنموية المستقبلية فيما لو أخذت هذا الموضوع على محمــل الجد ربما ستسهم في أحداث توازن مقبول في شبكة المنظومة الحضرية لــيس علــى مستوى المحافظة فحسب بل على مستوى الأقليم .

منهج البحث

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي لإبراز حجم الخلــل الــذي تعاني منه المنظومة الحضرية في محافظة أربيل , وللتعرف على خصائص النظام الحضــري فقد أستخدم في هذه الدراسة بعض الأساليب والطرق الخاصة بالدراســات الحضــرية ومــن أهمها :-

١- مؤشر ميهتا لقياس درجة الهيمنة الحضرية Mehta Index[٤]

وتستخرج قيم هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية :-

$$Mi = \frac{\text{حجم المدينة الأولى}}{\text{حجم المدينة الأولى + حجم المدينة الثانية + حجم المدينة الثالثة + حجم المدينة الرابعة}}$$

فأذا كانت النتيجة محصورة بين ٠,٦٥ – ١ تكون الهيمنة عالية للمدينة الأولى(تفوق شديد)

وأذا كانت النتيجة محصورة بين ٠,٥٤ – ٠,٦٥ تكون مستوى الهيمنة (متفوقاً)

أما أذا كانت النتيجة محصورة بين ٠,٤١ – ٠,٤٥ فأن مستوى الهيمنة مرغوب به

أما أذا كانت النتيجة أقل من ٠,٤١ يكون مستوى الهيمنة منخفض للمدينة الرئيسة

٢- وقانون مؤشر الأنتروبي Entropy Index Rule[٥]

وهو معيار لمعرفة مدى الموازنة في توزيع أحجام المستقرات الحضرية ومعرفة مدى الخلل في توزيعها وفق الصيغة التالية :-

$$H = -\sum_{i=1}^{N} Pi \, Ln \, Pi$$

$$G = \frac{H}{Ln \, K}$$

حيث إن :- H = مجموع حاصل ضرب Pi x Ln Pi لكل المدن .

Pi = نسبة عدد السكان في المدينة الأولى قياساً الى عدد سكان كل مدينة

G = مقدار الأنتروبي .

Ln K = عدد المدن .

أهمية البحث:

تحضى دراسة الأنظمة الحضرية ومحاولة الكشف عن مقدار الخلل الذي تعاني منه بأهميــة كبيرة ، بسبب أرتباطها بمدى التوازن في التنمية الحضرية بشكل خاص والتنمية الأقتصادية بشكل عام ، وقد أدى الأنتشار الواسع والسريع في حركة التمدن على أنها مشــكلة تحــرج الكثير من دول العالم الثالث ، لما يرتبط بهذه العملية من المشكلات الأجتماعية والأقتصــادية والتي لا يستهان بها ، ومن هذا المنطلق فأن هذه الدراسة سوف تسهم مــع غيرهــا مــن دراسات حضرية في فهم التغير في النظام الحضري لمحافظة أربيل وأبراز أهــم التطــورات التي طرأت على المدن في المحافظة من حيث حجمها ومعدلات نموها وما يرافق هذا التغيــر من مشكلات يثيرها التوسع الحضري والتركز في المدن الرئيسة والتي تؤدي علــى المــدى البعيد فى تدهور البيئة الحضرية .

خطة البحث:

تضمنت الدراسة ثلاثة محاور رئيسية: كرس المحور الاول لتعريف منطقة الدراسة و توزيع المدن في محافظة اربيل، وركز المحور الثانى لتحديد الهيمنة الحضرية والاختلال التــوازنى في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل، فيما خصص المحــور الثالــث للبحــث عــن أستراتيجية تطوير المنظومة الحضرية فى منطقة الدراسة. وقد خلصت الدراسة بجملة مــن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

تعريف منطقة الدراسة و توزيع المدن فى محافظة اربيل

أولاً: تعريف منطقة الدراسة

تتوسط محافظة اربيل اقليم كوردستان العراق، وتحتل الجزء الشمالى الشرقى مــن العــراق، فهى تجاور كلا من تركيا وايران من جهة الشمال والشمال الشرقى على التــوالى وتجــاور محافظتى دهوك ونينوى من جهة الغرب، كما تجاور محافظة السليمانية من جهــة الشــرق ومن الجنوب والجنوب الغربي محافظة كركوك، وتنحصــر المحافظــة فلكيــاً بــين دائرتــى عرض(٢٧ ̄ ٣٥°– ١٩ ̄ :٣٧°) شمالاً وخطي طول (٢٠ ̄ ٤٣ ° –ـــ ٠,٥ ̄ ٤٥ °) شرقاً كما موضح في الخارطة رقم (١) وثمة تغيرات إدارية مهمة ساهمت فــي نشــأة وتطــور المنظومة الحضرية ، إذ لم يكن في المحافظة عام ١٩٦٥ سوى ١٧ مركزاً حضرياً ثم أرتفع هذا العدد في عام ١٩٧٧ الى ٢٢ مركزاً حضرياً ثم أنخفض العدد الى ١٧ مركزاً عام ١٩٨٧ ، ولكن الحاجة الى مراكز حضرية جديدة دفعت أصحاب القرار الى أصدار مراسيم رفعت من مستوى بعض المستوطنات لتكون مراكز حضرية جديدة ليصل عدد المراكز الحضرية في عام ٢٠١٣ الى ٤٤ مركزاً هدفها تقديم الخدمات لسكان المحافظة كل ضمن حدوده الأدارية .

خارطة(١)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة لأقليم كردستان العراق والعراق

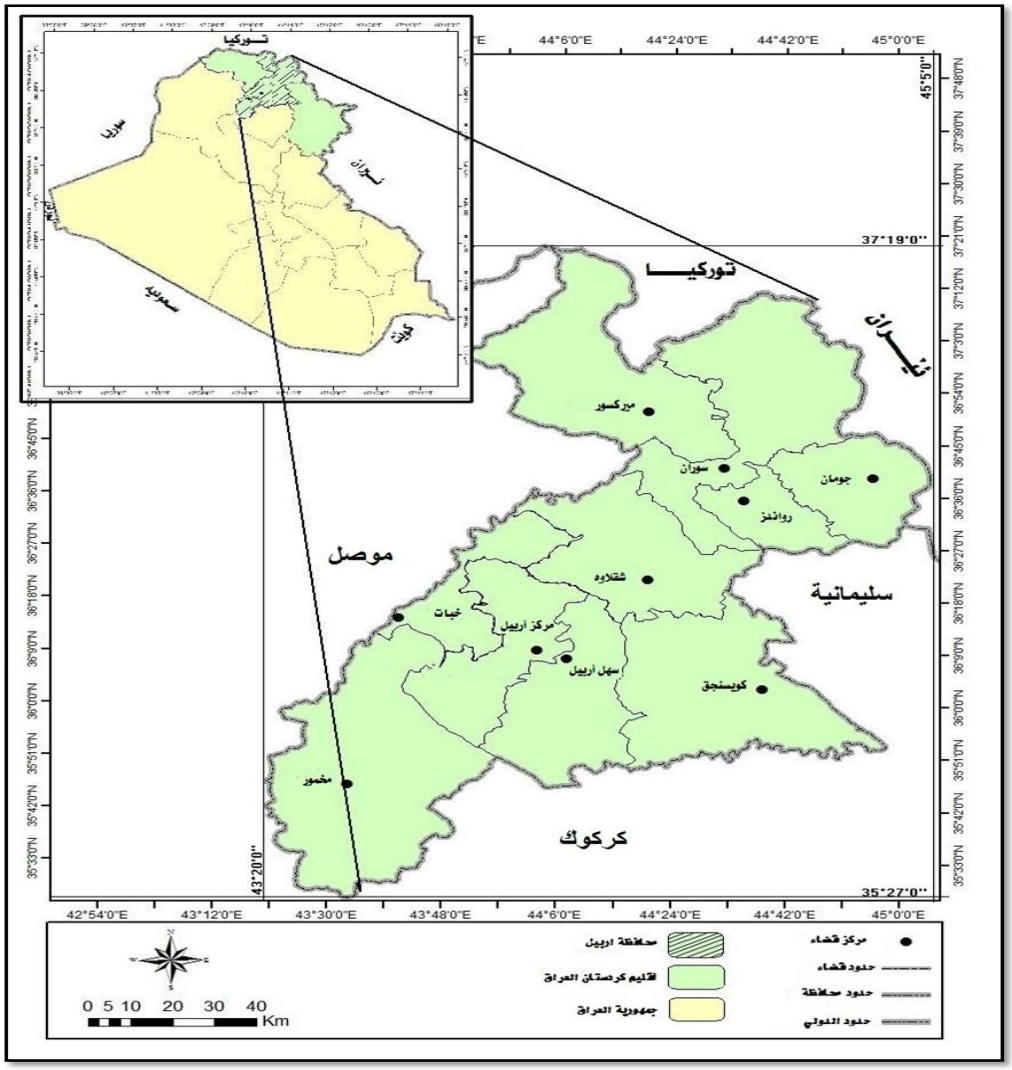

المصدر: ١ـــ ابراهيم القصاب واخرون،اطلس العراق التعليمى، مركز علم الخرائط، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

٢ـــ سردار محمد عبدالرحمان و هوشيار محمدامين رشيد، اطلس محافظة اربيل، تينوس للطباعة والخرائط الكارتوغرافية، اربيل، ٢٠١٠.

ثانياً: توزيع المدن فى محافظة اربيل

يمثل التوزيع للظاهرة الجغرافية (المدن) احد الموضوعات الهامة داخل فرع علم الجغرافيــا ولاسيما اذا كان علم الجغرافيا ينفرد بدراسة البعد المكانى دون العلوم الاخــرى، فــالجغرافى يهتم بدراسة توزيع الظاهرة فى المكان، والتوزيع بالنسبة للجغرافى هو تكرار الظاهرة فــى المكان او التنظيم الناتج عن توزيع الظاهرة وفق نمط خاص(٦). وكثيرا ما قيل ان التوزيــع (Distribution) هو التباعد (Spacing) بعينه، مجردا من الاختلافات فى خصائص الحجم، فنمط التوزيع هو الترتيب او النظام او الصورة التى يتخذها تباعد المدن على صفحة الاقلــيم او انه يمثل بأجلى صوره حاصل جمع حالات الوقوع فى المكان بمقياس الحجم والتباعد(٧)، لذلك سنهتم فى هذا المبحث بدراسة تباين توزيع المدن على صفحة الاقليم وتحديد ما اذا كان التوزيع يشكل نمطاً ام انه مجرد توزيع عشوائى.

١/ طبيعة توزيع المدن فى محافظة اربيل.

من الخصائص المميزة لشبكة المدن فى محافظة اربيل هو ان المدن لا تتوزع بشكل متوازن فى جميع الاتجاهات، بحيث نرى ان هناك تباينا فى اتجاهات توزيــع المــدن ضــمن حدود المحافظة كما هو واضح فى الجدول (١) والخارطة (٢) ومنهما نستنتج ما يأتى:-

١. أقل من ربع أحجام مدن محافظة اربيل تقع فى الاجــزاء الشــمالية، فــى المقابــل الاجزاء الجنوبية تضم أكثر من ثلاثة أرباع حجم مدن المحافظة، فى حــين ان كــل المحورين يتشابهان فى أعداد المدن بواقع (٢١) و (٢٣) مدينة على التوالى.
٢. عند النظر الى توزيع أعداد المدن وأحجامها حسب المحــورين الشــرقى والغربــى للمحافظة، يتبين ان رغم وجود تشابه بينهما فى أعــداد المــدن، ولكــن المحــور الشرقى لايضم سوى (٢٢,٩%) من حجم ســكان المــدن، فــى حــين يتركــزون (٧٧,١%) سكان المحافظة فى المحور الغربى.
٣. أهم محاور توزيع المدن يمثل بمحور الجنوب الغربى حيث يضم أكبــر نســبة مــن أحجام مدن المحافظة بواقع (٧٤,٦%) من حجم سكان المدن وعددهم (١٦) مدينة، أما أقلها أهمية فيتمثل بالمحور الشمال الغربى والذى لا يضم ســوى (٥) مــدن و (١١,٣٧%) من حجم سكان المحافظة.

الجدول(١)

أعداد وأحجام المدن ونسبها المئوية حسب الاتجاهات الاصلية

	عدد المدن	%	حجم السكان	%
الشمال الشرقى	١٦	٣٦,٣٦	٣١٧٤٩٣	١٧
الشمال الغربى	٥	١١,٣٧	٤٥٨٧٢	٢,٥
الجنوب الشرقى	٧	١٥,٩١	١٠٩٦٥٨	٥,٩
الجنوب الغربى	١٦	٣٦,٣٦	١٣٨٨٢٢٣	٧٤,٦
المجموع	٤٤	١٠٠	١٨٦١٢٤٦	١٠٠

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الخارطة (٢) والجدول (٤).

٤. رغم تشابه توزيع المدن ضمن المحورين الشمال الشرقى والجنوب الغربى بواقــع (١٦) مدينة لكل منهما، فان الاول لا يضم سوى (١٧%) من حجم المدن، فى حين يضم المحور الجنوب الغربى أكثر من (٤) أضعاف حجــم مــدن المحــور الشــمال الشرقى.

ويمكن تفسير طبيعة اتجاهات توزيع أعداد وأحجام المدن وتركز الثقل المدنى فى الاجزاء الجنوبية الغربية من أن الاجزاء الشمالية وجزء من أجزاء الجنوبية الشــرقية ذات طبيعــة جبلية معقدة لا تسمح بنمو مدن كبيرة الحجم، فى حين أن الاجزاء الجنوبيــة الغربيــة مــن المحافظة ذات طبيعة سهلية منبسطة. كما أن الظروف السياســية والتطــورات الاجتماعيــة والاقتصادية دفعت بالثقل الحضرى للتركز فى الاجزاء الجنوبية الغربية من المحافظة.

خارطة (٢)

اتجاهات توزيع المدن فى محافظة اربيل حسب أحجامها عام (٢٠١٣)

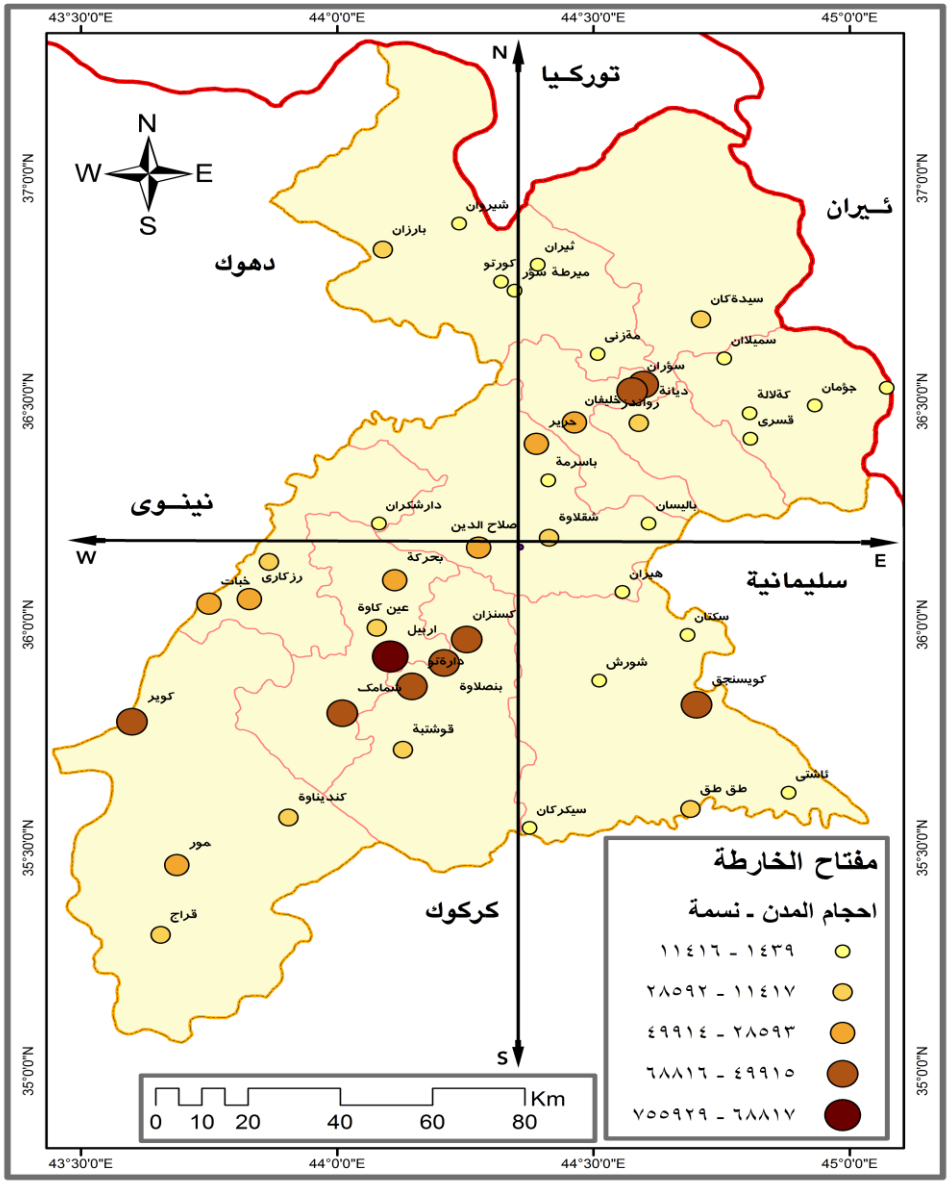

المصدر:ــ من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول (٤).

٢/ نمط توزيع المدن فى محافظة اربيل.

اعتمد الباحثون العديد من الطرق فى تحديد نمط توزيع المدن وتفسير الاسباب التى تقف وراء تشكيل هذا النمط، بدءاً بالطرق الوصفية المجردة وانتهاءاً بالنماذج الاحصائية كاستخدام نموذج مربع كاى (Chi- Square) والبعد المعيارى (Standard Distance) وتحليل المجاور الاقرب (Nearest-Neighbor Analysis)، ويعتبر بعض الباحثين الاسلوب الاخير بانه الافضل بل والامثل لتحليل التوزيع المكانى بين الاساليب الاخرى اذ انه يبين المسافة المستقيمة بين النقط واقرب مجاور لها لقياس تشتت النقط حول بعضها اى بمعنى اخر قياس علاقة النقط مع بعض فى توزيعها المكانى(٨). وللوصول الى تحديد نمط توزيع المدن فى منطقة الدراسة تم الاستعانة بوسيلة (سلة الجوار) ضمن برنامج (ArcGis10)، والتى تعد احد التقنيات الواسعة الانتشار والاستخدام من قبل الباحثين. وتتراوح قيمة الدليل بين (الصفر) حيث تمثل نمط التوزيع المتجمع و(٢,١٤٩) تمثل نمط المنتظم(٩)، أما اذا بلغت قيمة الدليل الواحد الصحيح فان نمط التوزيع عشوائى وياخذ نمطاً متباعداً عندما المعامل بين (١,٢٠ وأقل من ٢,١٤٩)(١٠).

من خلال تطبيق تحليل صلة الجوار على مدن محافظة اربيل يظهر بان قيمة الدرجة المعيارية (Z- Score) وصلت الى (١٢,٦٨٩-) تقع خارج نطاق القيمة الحرجة (٢,٥٨ــــــ٢,٥٨-) وبذلك تدخل ضمن منطقة الرفض (شكل ــ١ــــ) وبالتالى نرفض (فرضية العدم) نقبل الفرضية البديلة القائلة أن التوزيع الجغرافى مدن محافظة اربيل ينتظم وفق نمط بعيد عن العشوائي.

لذا بلغت نتيجة قسمة معدل متوسط المسافة المحسوبة على متوسط المسافة المتوقعة التى اجراها البرنامج، اى قيمة قرينة الجار الاقرب تساوى (٠,٠٠٠١٣) مما يعنى أن نمط التوزيع هو نمط المتجمع العنقودى، كما أن تباين ظروف السطح والتضاريس وتباين توزيع موارد المياه وما توفره من امكانيات وأفضليات موقعية كان له دور بارز فى تحديد نمط المتجمع لتوزيع المدن.

شكل (١) نتائج صلة الجار الاقرب للمدن فى محافظة اربيل عام (٢٠١٣)

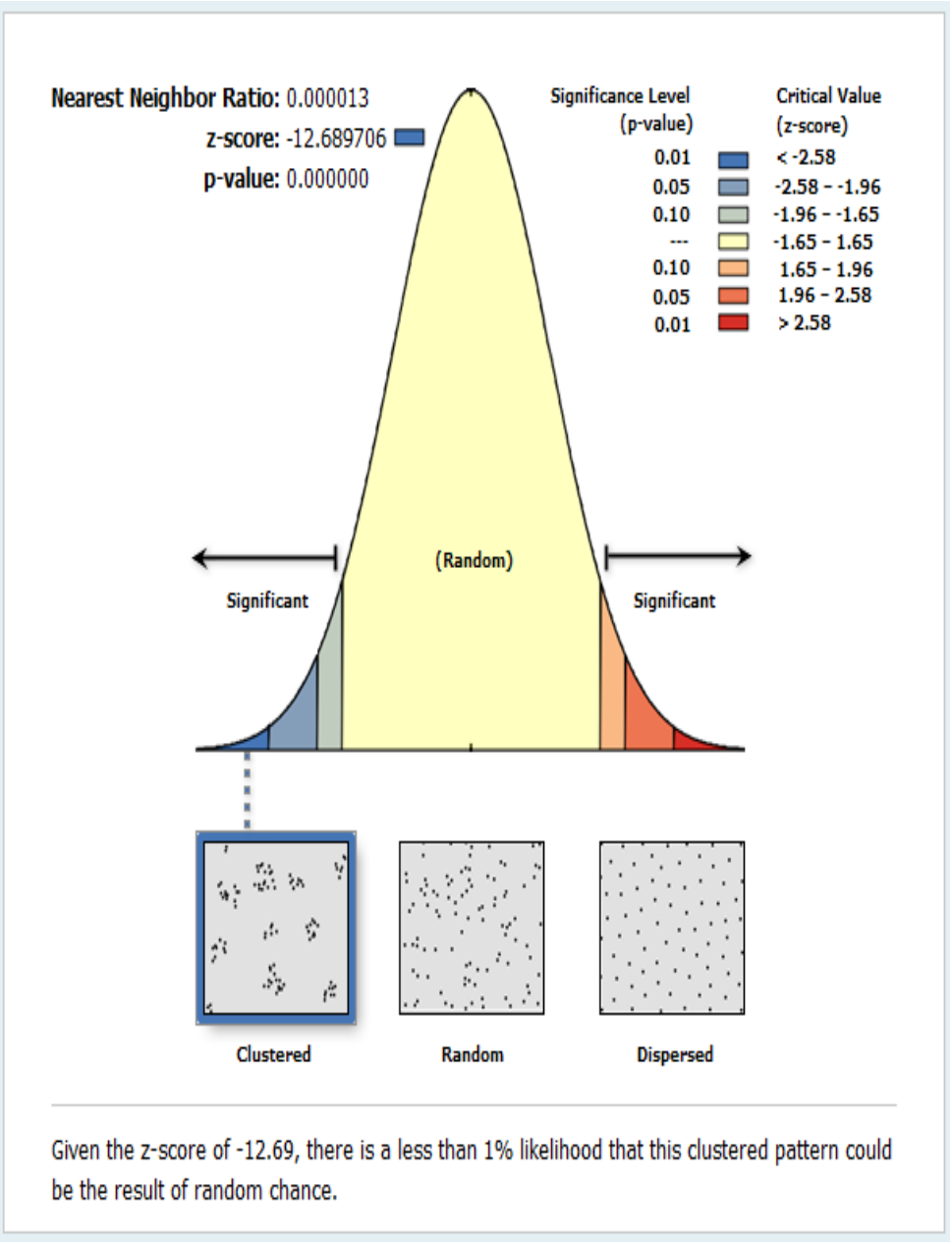

المبحث الثانى

الهيمنة الحضرية واختلال التوازن في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل

أولاً: الهيمنة الحضرية فى النظام الحضرى لمحافظة أربيل.

يقصد بالهيمنة الحضرية Urban Supremacy ميل السكان للتركز ضمن المدن الكبيــرة، او تركز اكبر نسبة من سكان بلد او اقليم ما فى مدينة كبيرة او مدينتين كبيرتين، وســيطرة المدينة او مدينتين على بقية المدن، و استحواذها على اكبر نسبة من النشاطات السياســية والثقافية والتعليمية والخدمية والصناعية والاستثمارات الحكومية والخارجية وهى حالة خلل فى النظام الحضرى(١١). ويقاس مستوى الهيمنة بعدد السكان وعدد الوظائف التي تؤديهــا المدينة الرئيسة أو المهيمنة فكلما أرتفع هذان العاملان كان ذلك دليل على أرتفــاع وهيمنــة لهذه المدينة على باقي مدن المنظومة الحضرية .

إن وجود مدينة مهيمنة على باقي المدن هو دليل على عدم التوازن في برامج التنمية ويــدل أيضاً على وجود مركز حضري متطــور Progressive Urban مقابــل محــيط مهمــش Marginal Periphery من البناء الحضري للمدينة وهذا سيؤدي الى أن يجعــل البنــاء الحضري للمدينة يعتمد اعماداً كلياً في تطوره على تركز الأعمال وليس على مستوى التنمية الأقتصادية ، وهذا يعني أن المدينة يكون لها قدرة على منع أي شكل من أشكال التوازن في التنمية المكانية [١٢].

مما تقدم يمكن القول إن الهيمنة هي حالة غير صحية في جسد الأنظمة الحضرية ، وممــا لا يقبل الشك إن الترتيب المنتظم للتوزيع الهرمي ينطوي عليه تدرج وظيفي منتظم تقــوم فيــه المدن الكبرى (الرئيسة) بأنتاج كافة السلع والخدمات المتوفرة في المدن الثانوية ، كما إن التوزيع الهرمي المنتظم والمتوازن يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على دفع عملية التنمية الأقتصادية في الأقاليم والدول ، في حين يمكن القول أن نمــاذج الأنظمــة الحضــرية التــي تهيمن فيها مدينة واحدة أو عدة مدن مع عدم وجود للمدن المتوسطة تعتبر عصــى تعيــق دوران عجلة التنمية[١٣].

وللوقوف على مقدار الهيمنة في المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل ومن خــلال مؤشــر ميهتا Mihta Index والذي سبقت الأشارة اليه في الجزء الخاص بأجراءات البحث يتضــح من خلال تطبيقه ما يلي :-

$$1977\ MI = \frac{193553}{193553 + 30303 + 28287 + 24762} = 0,70$$

$$1987\ MI = \frac{485968}{485968 + 72718 + 40747 + 27160} = 0,79$$

$$2013\ MI = \frac{755929}{755929 + 68816 + 67424 + 64268} = 0,79$$

تشير نتائج المؤشر إن درجة هيمنة المدينة الأولى مرتفع جداً ، وكما ذكرنا سابقاً أذا كانت النتيجة محصورة بين ٠,٦٥ – ١ يعني ذلك هيمنة عالية للمدينة الأولى (تفــوق شــديد) وكان أعلى درجات الهيمنة وقع في عامين ١٩٨٧ و ٢٠١٣ حيث كانــت نســبة الهيمنــة ٠,٧٩ ولكنها فى عام ١٩٧٧ أنخفضت هذه النسبة الى ٠,٧٠ وجميع هذه النتائج تشير الى وجود هيمنة واضحة لمدينة واحدة وهي مدينة أربيل (مركز المحافظة)على باقي عناصــر المنظومة الحضرية.

ومن هنا يمكن القول أن النظام الحضري في محافظة أربيل يقع ضــمن الأنظمــة الحضرية التي تسيطر عليها مدينة واحدة ، وهذا النوع من الأنظمة يصــنف ضــمن الــنمط الشائع وفي بعض الدول النامية والذي يتميز بهيمنة كبيرة لمدينة واحدة فقط كما هو الحــال في لبنان حيث يصل حجم مدينة بيروت الى تسعة أمثال المدينة الثانية التــي تليهــا ، وفــي السودان يصل حجم مدينة الخرطوم الى ثمانية أمثال المدينة الثانية التي تليها[١٤]،

أما في محافظة أربيل فقد كان حجم مدينة أربيل (المركز) قياساً للمدينة الثانية التي تليهــا خلال فترات الدراسة الى ١٣,٥ و ٤,١ و ١١ مــرة للأعــوام ١٩٧٧ – ١٩٨٧ – ٢٠١٣ على التوالي ، وهذه دلالة على إن حجم الخلل واضح جداً في توزيع السكان ضــمن شــبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل من خلال تركز السكان بشكل كبير في مدينة أربيل بحيــث وصل نسبة هذا التركز السكاني الى ٨٠% من مجموع سكان مدينة أربيل عــام ١٩٧٧ ثــم أنخفضت هذه النسبة الى حوالي ٤٠% عن ٢٠١٣ وهذا عائد الى زيادة عناصر النظام الذي وصل الي ٤٤ مركز حضري خلال هذه الفترة بدلاً من ٢٢ مركز في الفترة السابقة ، ولكــن الخلل لازال موجود فلو طبقنا قانون المرتبة – الحجم نلاحظ إن المدينة الثانيــة فــي عــام ٢٠١٣ والتي يجب أن يكون حجمها السكاني يشكل نسبة ٥٠% من مجموع سكان المدينــة الأولى أي يجب أن يكون عدد سكانها ٣٧٧٩٦٢ نسمة بينما نرى إنها لا تحضى بأكثر مــن ٦٨٨١٦ نسمة وهي بهذه الحالة تبتعد عن الحالة المثالية وفق القاعدة بحــوالي ٣٠٩١٠١ نسمة والحال نفسه ينطبق على باقي المدن الأخرى.

ثانياً: الأختلال التوازني في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل.

إن مشكلة التضخم الحضري ليست مشكلة حديثة العهد فقد تداولها المتخصصين في العلوم الأجتماعية منذ خمسينات القرن الماضي ، وقد طرحت في هذه الفترة قضية التــوازن بين كل من التنمية الحضرية والتنمية الريفية في مجتمعات العالم الثالث ، وربما الأقتصاديون هم أول من نبه الى أهمية هذه القضية في خضم مناقشاتهم ودراساتهم للأستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة[١٥]، ولم يكن علماء الأجتماع والسكان خارج دائــرة هــذه المواضــيع ، فخلال هذه الفترة نفسها طرحوا فكرة التضخم الحضري في مجتمعات العالم الثالث [١٦]

وقد ظهر هذا المصطلح في أطار المقارنة مع دول العالم الصناعي الذي كان يشهد معــدلات تحضر مماثلة ، ولكن الفرق بينهما يتمثل في الهجرة من الريف الى المدن فــي دول العــالم الثالث بالرغم من ضيق نطاق البناء الأقتصادي وعدم قدرته على أيجاد فرص عمــل جديــدة تستوعب قوة العمل المهاجرة .

أما ما يتعلق بالدراسات التي تناولت الخلل في الأنظمة الحضرية فقد ظهرت في ســبعينات وثمانينات القرن الماضي كتابات مختلفة الأطر والأتجاهات أنصب جل أهتمامها حول التبــاين داخل البناءات الحضرية لدول العالم الثالث ،

وما يتعلق بسيطرة المدن الكبرى على حساب المدن الأقليمية والمراكز الحضرية الصــغيرة ، وقد رزخت الكتابات بالعديد من المفاهيم التي تعبر بوضوح عن حالة الخلل في المنظومــات الحضرية للدول النامية (كأختلال التوازن الحضري) و (التركز الســكاني) و (العواصــم الطاغية) وغيرها ، وكل هذه الدراسات كان هدفها الحد من التضخم الحضري للمدن الكبرى وضرورة إعادة نمط توزيع الدخول في المناطق الحضرية المختلفة بمــا يمكــن مــن إذابــة الفوارق الكبيرة بين مدن الأقليم على نحو يسمح بتنمية حضرية متوازنة.

إن الوصول الى سياسة مكانية ملائمة يتطلب منا أولاً التعرف على حجم الخلل الذي تعــاني منه المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل والذي ربما يعود الى النمو الحضري السريع أو الــى عمليات أخرى ، وللوقوف بدقة على حجم هذا الخلل فقد تم القياس بمؤشر التوازن الحضري Entrope Index الذي تمت الأشارة اليه سابقاً، ومن خلال نتائج هذا المقياس يمكن وضع أستراتيجية تخطيطية ملائمة تكفل بتحقيق منظومة حضرية متوازنة ربما يقتفي أثرها بــاقي محافظات الأقليم أو باقي محافظات القطر.

جدول رقم (٢)

حجم الخلل في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل لعام ١٩٧٧

المرتبة	أسم المدينة	عدد السكان	Pi	Ln Pi	Pi x Ln Pi
١	أربيل	١٩٣٥٥٣	٠,٣٥٧	٠,٠٣	٠,٠١
٢	مركز اربيل	٣٠٣٠٣	٠,٠٥٦	٢,٨٨	٠,١٦١
٣	قوشتبة	٢٨٢٨٧	٠,٠٥٢	٢.٩٥	٠,١٥٣
٤	كويسنجق	٢٤٧٦٢	٠,٠٤٥	٣,١	٠,١٣٩
٥	كوير	٢٢٩٦٢	٠,٠٤٢	٣,١٧	٠,١٣٣
٦	صلاح الدين	١٩٨٦٥	٠,٠٣٧	٣,٢٩	٠,١٢٢
٧	خبات	١٨١٢٢	٠,٠٣٣	٣,٤١	٠,١١٢
٨	حرير	١٦٣٧٢	٠,٠٣	٣.٥	٠,١٠٥
٩	بالةك	١٥٨٧٨	٠,٠٢٩	٣,٥٤	٠,١٠٢
١٠	طق طق	١٥٦٠٧	٠,٠٢٨	٣,٥٧	٠,١
١١	رواندوز	١٥٢٧١	٠,٠٢٨	٣,٥٧	٠,١
١٢	كندیناوة	١٤٠٨١	٠,٠٢٦	٣,٦٥	٠,٠٩٤
١٣	خليفان	١٢٦٣٧	٠,٠٢٣	٣.٧٧	٠,٠٨٧
١٤	مزورى بالا	١٠٧٦٣	٠,٠٢	٣,٩١	٠,٠٧٨
١٥	ميركةسؤر	١٠٦٢٥	٠,٠١٩	٣,٩٦	٠,٠٧٥
١٦	مخمور	١٠٦٠٦	٠,٠١٩	٣,٩٦	٠,٠٧٥
١٧	برادؤست	٩٩٨٦	٠,٠١٨	٤,٠١	٠,٠٧٢
١٨	ديانة	٩٨٨٦	٠,٠١٨	٤,٠١	٠,٠٧٢
١٩	شقلاوة	٩٨٢٦	٠,٠١٨	٤,٠١	٠.٠٧٢
٢٠	خوشناو	٩٣٦٥	٠,٠١٧	٤,٠٧	٠,٠٦٩
٢١	جؤمان	٨١٩٨	٠,٠١٥	٤.٢	٠,٠٦٣
٢٢	شؤرش	٨١٧٨	٠,٠١٥	٤,٢	٠,٠٦٣
		٥٤١٤٥٦			٢,٠٥٧

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على الأحصاءات السكانية لتعداد عام ١٩٧٧

جدول رقم (٣)

حجم الخلل في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل لعام ١٩٨٧

المرتبة	أسم المدينة	عدد السكان	Pi	Ln Pi	Pi x Ln Pi
١	أربيل	٤٨٥٩٦٨	٠,٦٣	٠,٤٦٢	٠,٢٩١
٢	عنكاوة	٧٢٧١٨	٠,٠٩٤	٢,٣٦٤	٠,٢٢٣
٣	كويسنجق	٤٠٧٤٧	٠,٠٥٢	٢,٩٥٦	٠,١٥٦
٤	ديانة	٢٧١٦٠	٠,٠٣٥	٣,٣٥	٠,١١٨
٥	حرير	٢٦٧٨١	٠,٠٣٤	٣,٣٨١	٠,١١٧
٦	صلاح الدين	٢٠٩٧٠	٠,٠٢٧	٣,٦١١	٠,٠٩٨
٧	شقلاوة	١٧٥٦٥	٠,٠٢٢	٣,٨١٦	٠,٠٨٧
٨	مخمور	١٧١٨٤	٠,٠٢٢	٣,٨١٦	٠,٠٨٥
٩	كوير	١٧٠٥٣	٠,٠٢٢	٣,٨١٦	٠,٠٨٤
١٠	خليفان	١٥٥١٨	٠,٠٢	٣,٩١٢	٠,٠٧٨
١١	صديق	١١٤١٤	٠,٠١٤	٤,٢٦٨	٠,٠٦٣
١٢	زواندز	٩٥٥٢	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٠,٠٥٤
١٣	قراج	٧٨٣٩	٠,٠١	٤,٦٠٥	٠,٠٤٦
		٧٧٠٤٣٩			١,٥٠٥

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على الأحصاءات السكانية لتعداد عام ١٩٨٧

جدول رقم (٤)

حجم الخلل في شبكة المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل لعام ٢٠١٣

المرتبة	أسم المدينة	عدد السكان	Pi	Ln Pi	Pi x Ln Pi
١	أربيل	٧٥٥٩٢٩	٠,٣٩٦	٠,٩٢٦	٠,٣٦٦
٢	كوير	٦٨٨١٦	٠,٠٣٦	٣,٣٢٤	٠,١١٩
٣	كزنزان	٦٧٤٢٤	٠,٠٣٥	٣,٣٥٢	٠,١١٧
٤	كويسنجق	٦٤٢٦٨	٠,٠٣٣	٣,٤١١	٠,١١٢
٥	ديانة	٦٢٥٦١	٠,٠٣٢	٣,٤٤٢	٠,١١٠
٦	سوران	٥٩٤٤٣	٠,٠٣١	٣,٤٧٣	٠,١٠٧

٧	دارتو	٥٦١٤٨	٠,٠٢٩	٣,٥٤٠	٠,١٠٢
٨	بنصلاوة	٥٤٢٠٠	٠,٠٢٩	٣,٥٧٥	٠,١٠٠
٩	شمامك	٥٢٠٧٤	٠,٠٢٨	٣,٦١١	٠,٠٩٤
١٠	بحركه	٤٩٩١٤	٠,٠٢٧	٣,٦٤٩	٠,٠٩٤
١١	مخمور	٤٧٨٥٣	٠,٠٢٦	٣,٦٨٨	٠,٠٩٢
١٢	صلاح الدين	٤٧٨٤٠	٠,٠٢٥	٣,٦٨٨	٠,٠٩٢
١٣	رزكاري	٣٩٢٠٩	٠,٠٢٥	٣,٩١٢	٠,٠٧٨
١٤	حرير	٣٧٧٨٥	٠,٠٢٠	٣,٩٦٣	٠,٠٧٥
١٥	خبات	٣٦٩٤٣	٠,٠١٩	٣,٩٦٣	٠,٠٧٥
١٦	خليفان	٣٥٩١٦	٠,٠١٩	٤,٠١٧	٠,٠٧٢
١٧	قوشتبه	٢٨٥٩٢	٠,٠١٥	٤,١٩٩	٠,٠٦٢
١٨	عين كاوة	٢٤٤٧٧	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٠,٠٥٣
١٩	ملا قرة	٢٣٩١٩	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٠,٠٥٣
٢٠	شقلاوة	٢٣٦٣٤	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٠,٠٥٣
٢١	طق طق	٢٣١٣٤	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٠,٠٥٣
٢٢	بارزان	١٨٧٤٣	٠,٠٠٩	٤,٧١٠	٠,٠٤٢
٢٣	راوندوز	١٨٥٤٦	٠,٠٠٩	٤,٧١٠	٠,٠٤٢
٢٤	كنديناوة	١٨٥٣٨	٠,٠٠٩	٤,٧١٠	٠,٠٤٢
٢٥	كوركوسك	١٦٣٩١	٠,٠٠٨	٤,٨٢٨	٠,٠٣٨
٢٦	سيدكان	١٥٦١٩	٠,٠٠٨	٤,٨٢٨	٠,٠٣٩
٢٧	جومان	١١٤١٦	٠,٠٠٥	٥,٢٩٨	٠,٠٢٦
٢٨	كورتو	١١٠٤٠	٥,٢٩٨٠,٠٠٥	٥,٢٩٨	٠,٠٢٦
٢٩	دار شكران	١٠٣٢٤	٠,٠٠٥	٥,٢٩٨	٠,٠٢٦
٣٠	باسرمة	٧٤٧١	٠,٠٠٣	٥,٨٠٩	٠,٠١٧
٣١	مزني	٦٤٦٧	٠,٠٠٣	٥,٨٠٩	٠,٠١٧
٣٢	كلالة	٦٤٢٦	٠,٠٠٣	٥,٨٠٩	٠,٠١٧
٣٣	شورش	٦١٠١	٠,٠٠٣	٥,٨٠٩	٠,٠١٧
٣٤	قسري	٥٧٥٩	٠,٠٠٣	٥,٨٠٩	٠,٠١٧
٣٥	سميلان	٥٦٤٥	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢

٣٦	هيران	٥٣٠٨	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢
٣٧	بيران	٥١٥١	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢
٣٨	باليسان	٤٨٩٥	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢
٣٩	ئاشتي	٤٧٩٩	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢
٤٠	شيروان	٤٣٢٦	٠,٠٠٢	٦,٢١٤	٠,٠١٢
٤١	حاج عمران	٣٧٥٩	٠,٠٠١	٦,٩٠٧	٠,٠٠٦
٤٢	سيكركان	٣٤٥١	٠,٠٠١	٦,٩٠٧	٠,٠٠٦
٤٣	سكتان	٢٥٩٧	٠,٠٠١	٦,٩٠٧	٠,٠٠٦
٤٤	ميركة سور	١٤٣٩	٠,٠٠٠٧	٧,٢٦٤	٠,٠٠٥
		١٨٦١٢٤٢			١,٥٥٥

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على الأحصاءات السكانية للمديرية العامة لبلديات محافظة أربيل ، شعبة الأحصاء، بيانات عن عدد سكان المدن في محافظة أربيل لعام ٢٠١٣.

$$1977\ G = \frac{H}{Ln\ 22} = \frac{2,057}{3,091} = 0,66$$

$$1987\ G = \frac{H}{Ln\ 13} = \frac{1,505}{2,564} = 0,58$$

$$2013\ G = \frac{H}{Ln\ 44} = \frac{1,555}{3,784} = 0,41$$

يتضح من خلال النتائج التي ظهرت من تطبيق مؤشر الأنتروبي الى الخلــل الــذي تعاني منه المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل حيث بلغت قيمة هــذا المؤشــر ٠,٦٦ عــام ١٩٧٧ أي إن مقدار الخلل في توازن المنظومة الحضرية ٣٤% ، ويمكن ملاحظة حجم هذا الخلل من خلال بيانات الجدول رقم (١) حيث يظهر إن النظام الحضري الذي يتالف خلال هذه الفترة من ٢٢ مركز حضري تعتلي قمة هرمه السكاني مدينة رئيسة واحــدة يتركــز أغلــب السكان فيها والذى يشكل ما يقارب(٣٦%) من سكان المحافظة،

أما في عام ١٩٨٧ فحدث تغير في عناصر النظام حيث أنخفض عدد المراكز الحضرية الـــى ثلاثة عشر مدينة كما موضح في الجدول رقم (٢) وقد كانت نتيجة مقياس التوازن الحضري ٠,٥٨ أي إن مقدار الخلل هو ٤٢% حيث إن الخلل يعتبر أيضاً كبير جداً فقد بقيـــت مدينـــة أربيل مهيمنة على النظام الحضري للمحافظة بحجم سكاني قدره ٤٨٥٩٦٨ نسمة، و ٦٣% من سكان الحضر خلال هذه الفترة يتركزون في مدينة أربيل (المركز) و ٣٧% يتوزعـــون على أثنتا عشر مدينة ، أما في عام ٢٠١٣ نلاحظ أن نتيجة مؤشر التوازن ٠,٤١ وهذا يدل على إن نسبة الخلل عادت للأرتفاع من جديد لتصل الى ٥٩% على الـــرغم مـــن تضـــاعف عناصر النظام الى ٤٤% مركزا حضرياً ، فلا وجود للمدن المتوسطة بقياسات الحجم مقارنة بحجم المدينة الأولى البالغ عدد سكانها خلال هذه الفترة ٧٥٥٩٢٩ نسمة ، لذا يمكن القول إن المنظومة الحضرية في محافظة أربيل تتكون من مدينة رئيسية واحدة وما يليها هي مدن صغيرة مما يعني وضوح الخلل في التوازن الحجمي لعناصر النظام

المبحث الثالث

أستراتيجية تطوير المنظومة الحضرية لمحافظة أربيل

يتطلب الوصول الى تنمية حضرية متوازنة معرفة أولاً مقدار الخلل الذي يعاني منـــه ذلك النظام وذلك لرسم أستراتيجة يمكن من خلالها تحقيق حالة من التناسق والتنـــاغم بـــين عناصر النظام للوصول الى نظام حضري متطور متجاوز كل أشكال الخلل الذي تعـــاني مـــن العديد من المنظومات الحضرية في دول العـــالم الثالـــث ،ويـــرتبط نجـــاح هـــذا التخطـــيط الأستراتيجي في محافظة أربيل مراجعة للكتابات التي ناقشت تجارب العديد مـــن دول العـــالم الثالث في هذا المجال ، ولكن يجب الحذر من التعميمات المتعجلة خاصةً وإن مقارنتنا تتصل بأطار مكاني واسع وهو العالم الثالث مع منظومة حضرية في محافظة ضمن دولة مـــن دول هذا العالم ، فهنالك مصفوفة ضخمة من العوامل السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية والتاريخية التي لها الدور الكبير في تحديد الملامح الرئيسية لشكل أي نظام حضري فـــي أي جزء من العالم ،

فليس من المناسب أن تطبق السياسة الحضرية لدولة معينة ونعتبرها مثالاً جيداً للتنميــة في مكان آخر وذلك لأن سياسات الدول في مجال المركزية الحضــرية والتــوازن الأقليمــي مختلفة تبعاً لنمط التنمية الأقتصادية وحدة التناقض بين المدينة والقرية وطبيعــة العلاقــات المكانية وحجم الموارد المتاحة ، ولهذا يمكن القول إن الأختلافــات الأيديولوجيــة وتبــاين السياسات التنموية بالأضافة الى تنوع الملامح الأقتصادية والبئيــة والأجتماعيــة والثقافيــة يتطلب أن توضع خطة تطويرية لكل نظام حضري وفقاً للسياسات المكانية التي تحكــم ذلــك المكان ، ولكن على العموم فأن الأطار العام لهذه الأستراتيجيات والتي لها الدور فــي مجــال التوازن تندرج ضمن سياستين يمكن الأخذ بها لأحداث حالة التوازن للنظام الحضــري فــي محافظة أربيل هي :-

الاول/ دعم وتطوير المدن الصغيرة

من بين السياسات الأستراتيجية الشائعة في دول العــالم الثالــث لتحقيــق التــوازن الحضري للحد من نمو المدن الرئيسة كالعواصم ، تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة أو إقامة مدن جديدة ، وهنا في محافظة أربيل نجد أن توزيع المدن يكــاد يكــون مثاليــاً ، فمســاحة المحافظة البالغة ١٥٥٠٠ كم٢ تتوزع عليها ١٠ أقضية رئيسية وتتمركز في كل قضاء مدينة رئسية واحدة تمثل مركز القضاء وتتبع هذه الأقضية ٣٤ ناحيــة موزعــة مــابين ١ – ٥ نواحي في كل قضاء ولا يوجد خلل في توزيع هذه المدن على صفحة المحافظة وكما موضح في الخارطة رقم (٣) ، ولكن الخلل يكمن في أحجام تلك المدن فمن ملاحظة بيانات الجــدول رقم (٣) نلاحظ إن ١٥ مدينة يقل حجمها عن ١٠٠٠٠ نسمة وهذا العدد يمثل حوالي ثلث عدد المدن التي تتشكل منها مدن منظومة محافظة أربيل الحضرية ، وهنالك ٨ مدن تتــراوح أحجامها بين ١٠٠٠٠ نسمة الى ٢٠٠٠٠ نسمة ومعني هذا إن أغلب مدن المحافظــة هــي مدن صغيرة ضمن تصنيف الحجم وهذا يستدعي وضع أستراتيجة لدعم هذه المدن ربما تكون عن طريق تشجيع بعض الصناعات على التوطن في المدن الصغيرة ومنحها بعــض المزايــا كأن تخصص لها الأرض المجانية لأقامة هذه المشاريع وكــذلك شــمول هــذه الصــناعات بالأعفاءات الضريبية على الأقل لفترة معينة وتدعيم المرافق الحيوية لهذه المــدن وتنميــة بنيتها التحتية وتشجيع الصناعات التي تحتاج الى الأيدي العاملة الكثيرة .

خارطة (٣) محافظة اربيل الادارية

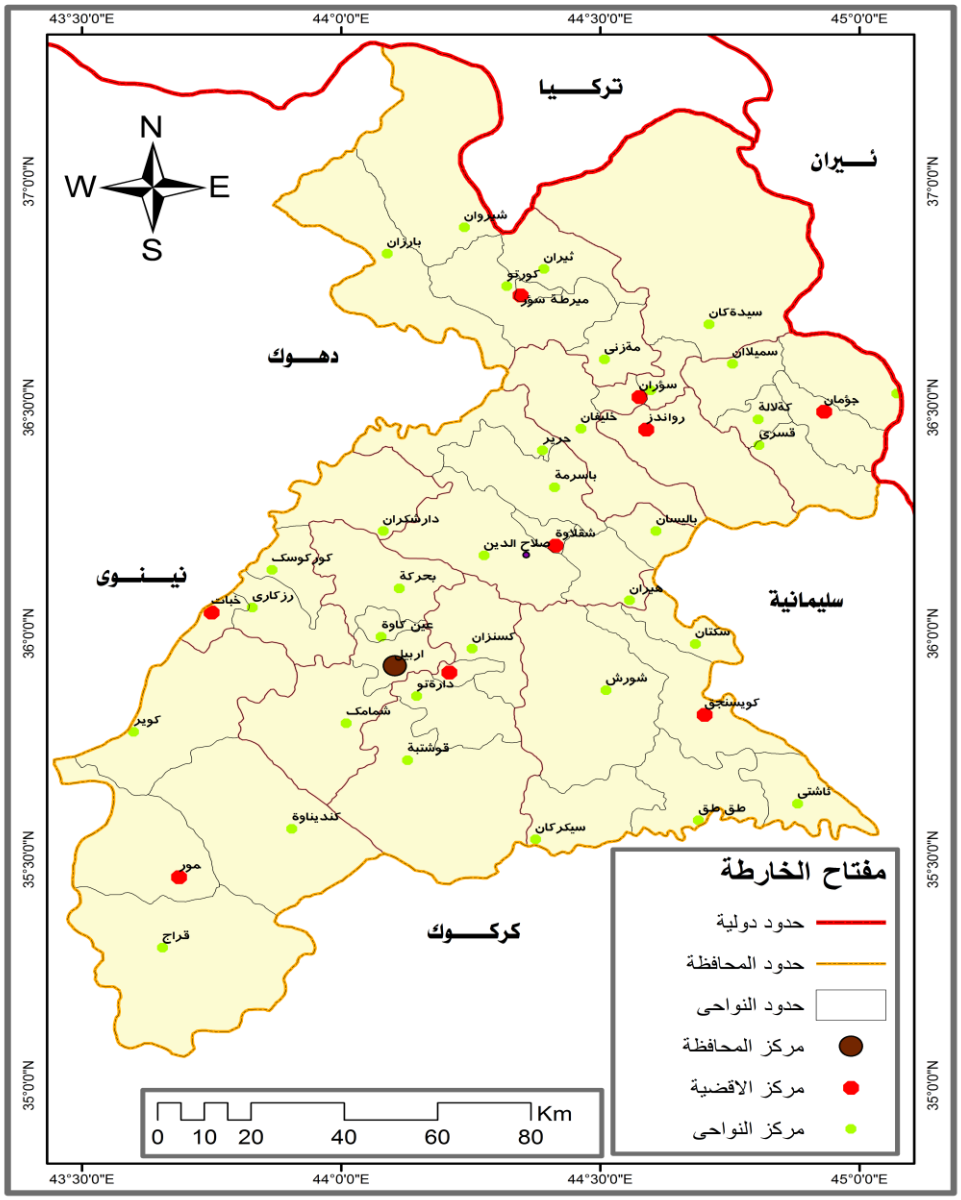

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة اربيل الادارية.

الثانى/ التنمية الريفية للحد من النمو الحضري

إن التنمية بمفهومها العام هي قيم ومعايير علمية هدفها تحقيق العدالة والســعادة وتوســيع فرص الحياة ، وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب حداً أدنى من العدالة الأقتصادية والأجتماعية والرخاء الأقتصادي والحرية السياسية والصحية والتعليم ، ويتطلب تحقيــق الأفــراد لهــذه المطالب بناء مجتمع مرن يسمح لهم بفهم هذه المطالب ورغبتهم فيهــا وطلــبهم لهــا ثــم تحقيقهم الفعلي لنصيبهم من هذه المطالب (١٧) .

لقد حاولت الكثير من دول العالم الثالث وضع حد للتضخم الحضري وخصوصــاً فــي المدن الرئيسة أو المهيمنة من خلال محاولاتها في الحد من الهجر ة من الريف الى المدن ، وقد نجحت بعض الدول النامية في تحقيق بعض الأنجازات على هذا المستوى ، إلا إن النتائج المترتبة على تقييد الهجرة الريفية الى المدن الكبرى كانت محدودة للغاية ، لأن عملية الحــد من النمو الحضري لايمكن أن تحقق مالم يرتبط بأستراتيجية تنموية شاملة تســعى تحقيــق التوازن عن طريق الحد من الهيمنة الحضرية وتشجيع التنمية الريفيــة وتنميــة الأقتصــاد الريفي وتعتبر تجربة الصين في هذا المجال نموذجاً ناجحاً في هذا المجال وقــد أســتطاعت خططها الحد من الهيمنة الحضرية عن طريق تنمية الأقاليم وقد وصل نجاحها الــى ذروتــه حيث شهدت الصين ولأول مرة في تاريخ دول العالم الثالث هجرة من المدينة الــى الريــف وذلك خلال الفترة من ١٩٦٦ – ١٩٦٨ وقد تحقق هذا النجاح وفق سياســات ربمــا تكــون ملائمة للصين ولكنها قد لا تكون ناجحة في أماكن أخرى .

إن التنمية الريفية التي تتطلبها محافظة أربيل ومحافظات القطر تكمن في إعادة النظر فــي أستراتيجية توزيع الأراضي الزراعية وخاصة الديمية علماً إن أغلب تــرب المحافظــة هــي صالحة للزراعة وهذا يتطلب وضع خطة لتوزيع هذه الأراضي وفق عدالة أجتماعية ، فأعادة النظر في توزيع هذه الأراضي الزراعية على المعدمين من أبناء الريف سيكون له شأن فــي أن تتساوى أو تقترب متوسطات الدخول بين كل من الريف والحضر وبالتالي فأنها ستســهم في تخفيض معدل النمو الحضري عن طريق الزيادة في الــدخول الناتجــة عــن النشــاطات الزراعية .

النتائج

١- أظهرت الدراسة أن توزيع المدن على صفحة المحافظة غير متــوازن بــان هنــاك تركزا كبيرا فى الاجزاء الجنوبية الغربية، وذلك لان هذا الجزء ذات طبيعة سهلية و مدينة اربيل تقع ضمن هذا الاتجاه.

٢- ظهرت نمط توزيع المدن حسب معيار المجاور الاقرب التى استخدمت فى الدراســة هو نمط متجمع عنقودى.

٣- تميز النظام الحضري لمحافظة أربيل بظهور المدينة المســيطرة ، ويظهــر مــدى تضخم المدينة الأولى وعلى طول فترة الدراسة من خلال مقيــاس ميهتــا Mehta Index للهيمنة الحضرية ويعود السبب في ذلك الى نمط الهجرة الى مدينة أربيــل والذي أرتبط بدوافع تميزت بها هذه المدينة عــن غيرهــا ، فهــي مركــز الثقــل الأقتصادي للمحافظة كما إنها تعد من المدن التاريخية التي أستقطبت العديــد مــن السكان منذ فترات طويلة ، إضافةً الى تركز الهيئآت والأدارات والوزارات وسلطات أتخاذ القرار والبرلمان والمجالس المختلفة والقنصليات وغيرها مما كان سبباً فــي أختلاف حجمها عن باقي أحجام المدن الأخرى

٤- إن النمو الحضري في محافظة أربيل لم يأخذ طريقه بشكل متوازن ممــا أدى الــى تركز سكان الحضر في مدينة أربيل بشكل رئيسي بالدرجة الأولى وفي عــدة مــدن أخرى خاصةً في المناطق الوسطى والجنوبية من المحافظة مما ألحق هذا الوضــع خللاً في توازن المنظومة الحضرية للمحافظة .

٥- تشير نتائج المقاييس المستخدمة في البحث الى خطورة النتائج التي أفرزها النمــو الحضري الغير متوازن في محافظة أربيل حيث نلاحظ إن مدينــة أربيــل والتــي لا تتجاوز مساحتها اكثر من ١٢٣١ كم٢ اي ما تشكل نســبة ٧,٩% مــن مســاحة المحافظة تستحوذ على أغلب سكان حضر المحافظة في الوقت الذي يتطلب العمــل على تطوي وسائل فعالة للسيطرة على الأتجاهات الحالية للنمــو وتبنــي سياســة حضرية شاملة .

٦- على الرغم من التزايد في أعداد المدن في الفترة الأخيرة إلا إنه لــم يواكــب هــذه الزيادة تنوع في الفئات الحجمية ، فبأستثناء مدينة أربيل لم تظهــر لــدينا مدينــة تجاوز حجمها أكثر من ٧٠ الف نسمة على طول فترات الدراسة .

٧- بالرغم من التغيرات التي حدثت في رتب المدن نتيجة الأختلاف في نموهــا ، إلا إن المدن الصغيرة بقيت منخفضة في أحجامها ، مما يؤكد على ضرورة تشجيع النمــو في هذه المدن لأحداث توازن أكثر في التنمية الحضرية للمحافظة.

التوصيات

١- تشكيل لجنة عليا تضم أختصاصات متعددة في مجــال الهندســة المدنيــة والمعماريــة والجغرافيا والأقتصاد والأجتماع ومن المهتمين بالدراسات الأقليمية وشــؤون المــدن ، لأعداد البحوث والدراسات التي من شأنها رسم خطط أستراتيجية لنظام حضري متوازن وأحالة هذه الدراسات للجهات التنفيذية .

٢- أهمية الأخذ بمفهوم النظام التخطيطي الشامل بمفاهيمه الفرعيــة وتطبيقاتــه العلميــة كوسيلة معاصرة وضرورية للنهوض بمدن المحافظة والعمل على دمج مفهوم التنميــة المستدامة والمجتمعات المستدامة في صلب العملية التخطيطية .

٣- شمول المناطق الريفية بالتنمية الأجتماعية والثقافية وفي مجــالات التعلــيم والصــحة والخدمات الأخرى وإنشاء مشاريع تنموية تسهم في تحسين الظروف المعاشية في هــذه المناطق من أجل المحافظة على نسبة كبيرة من السكان الريفيين في مناطقهم وتخفيض ما أمكن من حركة النزوح الى المراكز الحضرية .

٤- تشجيع التنمية الحضرية وخصوصاُ في مدن الأقضية الشمالية بشكل عام ، فــي مــدن قضاء سوران بشكل خاص والذي تضم مدنه فــي الوقــت الحــالي ١٧٣٥٣٧ نســمة للمحافظة بحيث يتحقق نوع من التوازن في توزيع السكان بدلاً من تركزهم فــي مــدن الأقضية الوسطى والجنوبية .

٥- توفير البنية التحتية لأقامة مناطق أقتصادية جاذبة للسكان مع تنمية المراكز الحضــرية الصغيرة لأجتذاب سكان المدن الكبيرة والمهاجرين من الريف لتخفيف الضغط عن مدينة أربيل مركز المحافظة .

هوامش الدراسة:

١ــ فرسبي ، وليام باركر ، تجربة التحضر السعودية من منظــور مقــارن ، دار الســهن ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص ٢١ – ٦١ .

٢ــ الجوهري، م ، ظاهرة التحضر بين الأدانة والتمجيد،دار المعارف،القاهرة، ١٩٨، ص٨٧

٣ــ الحسيني ، السيد ، المدينة : دراسة في علم الأجتماع الحضري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٢ .

(4) Mehta , K.S.,.Some Demographic Andeconoic Correlates of Primate Cities:Case for Revolution , Demography , 1964, 1(1) :p 46-56.

٥- الحديثي ، كرامي عبد الغفور علي ، تحليل مكاني للنظام الحضري في محافظة الأنبــار ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٥ ، ص ٥١ .

٦ــ خير،صفوح،الجغرافيةــموضوعها و مناهجهــا و اهــدافها،دار الفكر،دمشــق،٢٠٠٢، ص.٢٦٤

٧ــ عبدالله، نشوان شكرى، النظام الحضرى فى محافظــة دهــؤك، دار ســثيريز للطباعــة والنشر، دهوك، ٢٠٠٩ ، ص.٢١٢

٨ــ المظفر، يوسف، محسن عبدالصاحب و عمر الهاشــمى، جغرافيــة المــدن ــ مبــادىء واسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية، دار صفاء للنشــر والتوزيــع، عمــان، الاردن، ٢٠١٠، ص.٩٤

٩ــ عبدالله، نشوان شكرى، تحليل التوزيع المكانى للخدمات التعليمية فــى مدينــة دهــؤك باستخدام تقنيات التحليل المكانى فى نظم المعلومات الجغرافية، بحــث القــى فــى المــؤتمر الجغرافى الوطنى الاول، خلال فترة ١- ١٢/٢/ ٢٠١٠، بغداد.

١٠ــ ابراهيم،عيسى على، الاساليب الاحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، القــاهرة، ١٩٩٩، ص١٢٧- ١٢٨.

١١ــ عبدالله، نشوان شكرى، النظام الحضرى فى محافظة دهؤك، المصدر السابق، ص.٢٥

١٢ــ أبو قميص ، نضال محمد بخيت ، الهيمنة الحضــرية للخرطــوم الكبــرى : الأســباب والحلول ، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الأنسانية ، العدد الثاني ، ٢٠١٢ ، ص ٤٣ .

١٣- الخريف، رشود بن محمد، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية، جامعــة الكويت، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٨١ .

١٤- المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

١٥- مونتينجري ، آ ، التصنيع في الدول النامية ، ترجمة السيد الحسيني ، مطــابع ســجل العرب ، القاهرة ، بدون سنة الطبع، ص ١٠٢ .

١٦- الحسيني ، السيد ، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الأقليمي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٦٦ .

١٧ــ جامع ، محمد نبيل, مفهوم التنمية الريفية تحت ظروف القريــة المصــرية ، جامعــة الأسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٣ .

مصادر الدراسة:

اولاً :الكتب:ــ

١ــ الخريف، رشود بن محمد، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية الســعودية، جامعــة الكويت، الكويت، ٢٠٠٧.

٢ــ ابراهيم،عيسى على،الاساليب الاحصائية والجغرافيــا،دار المعرفــة الجامعيــة،القاهرة، ١٩٩٩.

٣ــ الحسيني ، السيد ، المدينة : دراسة في علم الأجتماع الحضري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥. ،

٤ــ الحسيني ، السيد ، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الأقليمــي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٥ــ المظفر،يوسف، محسن عبدالصاحب و عمر الهاشمى، جغرافية المدن ــ مبادىء واسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠.

٦ــ جامع ، محمد نبيل, مفهوم التنمية الريفية تحت ظــروف القريــة المصــرية ، جامعــة الأسكندرية،٢٠١١.

٧ــ خير، صفوح، الجغرافية ــ موضوعها و مناهجها و اهدافها، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.

٨ــ عبدالله، نشوان شكرى، النظام الحضرى فى محافظــة دهــوك، دار ســثيريز للطباعــة والنشر، دهوك، ٢٠٠٩.

٩ــ فرسبي ، وليام باركر ، تجربة التحضر السعودية من منظــور مقــارن ، دار الســهن، الرياض ، ١٩٩٨.

١٠ــ مونتينجري ، آ ، التصنيع في الدول النامية ، ترجمة السيد الحسيني ، مطــابع ســجل العرب ، القاهرة.

11- Mehta , K.S.,.Some Demographic Andeconoic Correlates of Primate Cities:Case for Revolution , Demography , 1964.

ثانياً: الاطاريح والبحوثات العلمية:

١ــ الحديثي ، كرامي عبد الغفور علي ، تحليل مكاني للنظام الحضري في محافظة الأنبــار ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٥ .

٢ــ أبو قميص ، نضال محمد بخيت ، الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى : الأسباب والحلول ، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الأنسانية ، العدد الثاني ، ٢٠١٢.

٣ــ عبدالله، نشوا شكرى، تحليل التوزيع المكانى للخدمات التعليميــة فــى مدينــة دهــوك باستخدام تقنيات التحليل المكانى فى نظم معلومات الجغرافية، بحــث القــى فــى المــؤتمر الجغرافى الوطنى الاول، خلال فترة ١-٢/١٢/ ٢٠١٠، بغداد.

ثالثاً: المنشورات الحكومية:

١ــ للمديرية العامة لبلديات محافظة أربيل ، شعبة الأحصاء ، بيانات عن عدد سكان المــدن في محافظة أربيل لعام ٢٠١٣.

٢ــ الأحصاءات السكانية لتعداد عام ١٩٧٧.

٣ــ الأحصاءات السكانية لتعداد عام ١٩٨٧.

٤ــ الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة اربيل الادارية.

رابعاً: الاطالس:

١ــ القصاب، ابراهيم واخرون، اطلس العراق التعليمى، مركز علم الخرائط، كليــة التربيــة، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

٢ــ عبدالرحمان، سردار محمد و هوشيار محمدامين رشيد، اطلس محافظة اربيل، تينــوس للطباعة والخرائط الكارتوغرافية، اربيل، ٢٠١٠.

Abstract

The spatial analysis for Urban growth of Equilibrium in Erbil governorat

This study aims at measuring the size of defect in the balance of the Urban system of Erbil governorate from 1977 up to now. It also aims at determining the future possibilities for the sake of achieving the case of balance on the basis of the results of measuring this defect.

The study is done in the urban centers for each period taking into account the administrative development which happened to this system during the period taken for this study. The statistical data were collected by the researchers and were analyzed and put in tables to be used in the study. This study uses Mehta Index to measure and analyze the phenomena of Urban domination. It also uses Entrope Index Rule to measure the Urbanian balance.

The study shows that there is a great defect in the balance of the Urbanian system and there is a complete domination of one city and that there is no precursor to grew any pole to attract population in order to reduce the continuous pressure on the center of Erbil. In addition, there are no real intermediate cities which can be described to be in their way to become big cities in near future.

The concentration of urban people in the center city of Erbil was the first reason in causing a defect in the Urbanian pyramidal order and in the balance of Urban system in Erbil governorate. The results of the study refer to the danger of Urbanian growth which is unbalanced in Erbil resulted from the absence of a comprehensive urban policy taking into account the concept of the comprehensive planning system including its partial concepts and its practical applications. This system could be used as a mean that is modern and necessary to develop the urban system and to control the current directions to distribute cities residents in the governorate. And at last, there are many of conclusions and recommendation